الأبعاد التداولية في الفكر اللغوي العربي القديم (الجاحظ وسيبويه أنموذجا)

The pragmatic dimensions in the ancient Arab linguistic thought (Al jahiz and Sibawayh as a model)

علي صالحي[1]*

[1] جامعة بومرداس (الجزائر)، a.salhi@univ-boumerdes.dz

Salhi Ali

University of Boumerdes (Algeria)

تاريخ الاستلام:2022/05/30 تاريخ القبول:2022/09/28 تاريخ النشر:2022/10/12

ملخص:

المقاربة التداولية مصطلح ظهر في الساحة اللسانية حديثا، الغاية منه محاولة الربط بين الفكر التراثي العربي، والمنهج التداولي الحديث لأجل الوقوف على المفاهيم المشتركة سعيا لتحقيق مبدأ المثاقفة اللسانية والتصالح المعرفي. وعليه كان العمل منصبا على النظر في أفكار البلاغيين والنحويين متخذا من أعمال الجاحظ وسيبويه سبيلا للوقوف على مدى تماشي الفكر التراثي العربي القديم والمنهج التداولي، منطلقين من أنّ أفكارهم عالجت الواقع السياقي للغة حاملة لقصدية المتكلم وتأويل السامع أو حدسه، وعليه إثبات أنّ الأفكار دون مسمياتها معروفة لدى علمائنا الأوائل منذ العصور الأولى للتأليف، والبحث فيها ليس الغاية منه السعي وراء تحقيق السبق أو الأفضلية للتراث، أو التأثر بالمناهج الغربية الموجودة في واقعنا وجود القوة والفعل، إنّما السعي وراء استثمار الأفكار الإيجابية والحقائق العلمية الموروثة عن الأوائل والخاضعة لسياقات عرفها البحث اللساني العربي القديم لكن لم تستثمر في الدرس اللساني العربي الحديث، إلاّ بالنظر فيما يقابلها في المناهج الغربية فكانت هذه المقاربات مؤسسة للدرس اللساني العربي الحديث النابع عن موروث ثقافي لغوي قديم، وتكون المناهج وسيلة لتحيق هدف لا غاية لتبرير ضعف.

الكلمات المفتاحية: المقاربة التداولية؛ المقام؛ القصدية؛ أحوال المخاطبين؛ النحو.

Abstract: The pragmatic approach is a term emerged in the linguistic field recently whose purpose is the attempt to link between Arab heritage thought, and the modern pragmatic approach in order to identify common concepts to achieve the principle of linguistic acculturation and cognitive reconciliation. Therefore, the work focused on examining the ideas of rhetoricians and grammarians, taking from the works of Al-Jahiz and Sibawayh as a way to determine the extent to which the ancient Arab heritage thought and the pragmatic approach were consistent, starting from the fact that their ideas dealt with the contextual reality of a language bearing the intentionality of the speaker and the interpretation of the listener or his intuition. but striving to invest positive ideas and scientific facts inherited from the earliest and subject to contexts known by ancient Arabic linguistic research. However, they were not invested in the modern Arabic linguistic lesson, except by looking at what is equivalent in the Western ones. Thus, these approaches were the foundation for the modern Arabic linguistic lesson stemming from an ancient linguistic cultural heritage. As they are a means to achieve a goal, not an end to justify weakness.

Keywords: Pragmatic approach; Context; Intentionality; Addressees' conditions; Grammar.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة:

تجاوز الحديث عن المنجز النحوي أو البلاغي القديم إشكالية النشأة والإنجازات وما كتبه الأولون في مختلف المجالات، إذ لا يختلف اثنان في أنّ ما يملكه العرب من موروث ثقافي عامة ومن مؤلفات نحوية على وجه الخصوص يمثل قاعدة فكرية ذات بعد حضاري لا يعود لسيبويه أو أستاذه الخليل بل لما قبل الخليل، وهذا ما يؤكد أنّ التعقيد النحوي والبلاغي والنقدي عُرف في مرحلة متقدمة تنم عن نضج فكري وحضاري عند العامي قبل العالِم ولدى الأعرابي قبل المتحضر، فقصة الأعرابي التي كانت سببا في نشأة النحو، أو قصة الأصمعي التي ربط فيها الأعرابي الآية بالسياق وهو لا يحفظ القرآن، ومواقف كثيرة كانت تنمّ عن بعد حضاري كان يعيشه النحوي في بيئته العربية، وعليه ليس الإشكال اليوم في التوقيع والمصادقة على وجود النحو العربي أو عدمه، ولا الإشكال في التأثر بالأمم السابقة بقدر التفكير في الآليات الإجرائية التي يمكن أن نطور بها التفكير النحوي والبلاغي وعلاقتهما بالمفاهيم اللسانية الحديثة، والتي أصبحت اليوم مفروضة عليها وموجودة في واقعنا اللساني وجود قوة ووجود فعل، فصرنا لا ننظر للدّرس العربي إلا بقياسه على الدّرس الغربي، وإذا اعتبرناها قيمة لسانية حديثة فالأولى أن نستثمر في جوانبها الإيجابية، لا أن ننظر في الأسبقية والأحقية ونبقى في صراع بيزنطي لا يمكن من خلاله التأسيس لأفكار جديدة تخدم الدرس اللساني العربي بشكل عام، والنحوي والبلاغي على وجه الخصوص. وعليه تمحورت الإشكالية **حول مدى مساهمة المقاربة التداولية في التأسيس لفكر لساني عربي حديث نابع عن تراث عربي قديم بأدوات إجرائية غربية؟**

2- مفهوم التداولية عند العلماء العرب:

انطلاقا من المفهوم العام للمصطلح الغربي **pragmatique** تواردت التعريفات الاصطلاحية عند العرب، بما يوافق والمجالات المتعددة للمنهج التداولي، ولأن كان **لطه عبد الرحمن** الفضل في وضع مصطلح يقابل المصطلح الأجنبي في قوله:« وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح التداوليات، مقابلا للمصطلح الغربي pragmatique لأنّه يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيين (الاستعمال) و(التفاعل) معا (الرحمن، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، صفحة 27) » إلاّ أنّ التعريف الاصطلاحي الذي وضعه لا يزيد فيه عن التعريفات الغربية، إلاّ ما كان متعلقا بالتراث اللغوي العربي، فهو يرى أن التداولية:« وصف لكل ما كان مظهرًا من مظاهر التواصل، والتفاعل بين صانعي التراث في عامة الناس وخاصتهم »(الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، 1994، صفحة 244).

تعددت التعريفات عند العلماء العرب المحدثين، وتنوعت باختلاف نظرة كل منهم لمجال الدراسة، ولم يكن البون بين التعريفات العربية وما جاء به الغرب، فبعد أن ربطها طه عبد الرحمن بالتفاعل بين صانعي التراث، وتداوله بين عامة الناس، وخاصتهم، أعطى المتوكل مفهوما في كتاباته المختلفة ربطه بما عُرف عند موريس بالأبعاد الثلاثية (المستوى التركيبي، المستوى الدلالي، والمستوى التداولي) (وردت تعريفات المتوكل في كتاباته المختلفة بداية من كتابه الوظائف التداولية في اللغة العربية ، وقولنا في مؤلفاته بحكم أنه كان يتم ما لم يرد في المؤلفات السابقة مما جعل أفكاره متناثرة في مؤلافاته وفي الوقت نفسه مجموعة فيها.). في حين من الباحثين من ترجم التعريفات الغربية، أو

ترجم معانيها، من ذلك **محمد عناني** الذي يعرّفها على أنّها« دراسة استخدام اللغة في شتى السياقات، والمواقف الواقعية، أي تداولها عمليا، وعلاقة ذلك بمستخدميها، تفريقا لها عن مذهب العلاقات الداخلية بين الألفاظ، وعلاقة اللفظ بالعالم الخارجي أو دلالاته » (عناني،، 1996، صفحة 76) ،وعرّفها **عبد الحميد السيد** على أنّها« تعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب. ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية، والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق »(السيد، 2001، صفحة 58)، ويوضح على شاكلة ما جاء به **بنفنست** الروابط الجامعة للمفهومين الدلالي، والسياق التداولي، والمتمثلة في (معتقدات المتكلم، ومقاصده، وكل ما يساعد على تكوين ثقافته) مما يشارك في الحدث اللغوي المرتبط بالوقائع الخارجية، والظواهر الاجتماعية، والثقافية المرتبطة باللغة، والقرينة في كل هذا هي المعرفة المشتركة بين المتخاطبين حتى يكون للنصّ تأثيرًا، وتأثرا فيهما (السيد، 2001، صفحة 58)، وهذا ما يفسر غاية التيار التداولي الذي جاء ليخرج اللغة من تجريديتها، إلى وظيفتها الأصلية، منطلقة في تحليلاتها من «علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق كيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات، والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب..» . (دلاش، 1992، صفحة 01) وبذلك تخرج اللغة من كونها خبرًا وإنشاءً مجردًا إلى الاستعمال الواقعي الذي يراعى فيه السياق والمقام، والمعتقدات والثقافات، وكل العوامل المساعدة على إنجاح الرسالة الخطابية.

بيّن **مسعود صحراوي** في كتابه **التداولية عند العلماء العرب** العوامل المساعدة على تحديد البعد التداولي في الخطاب اللساني العربي، وأن هذا المفهوم لا يقوم على معيار البنية اللغوية وحدها، فتتساوى في ذلك مع اللسانيات البنيوية، ولا معيار الاستعمال اللغوي وحده. فتفقد العلاقة بين البنية اللغوية، والاستعمال. إنّما تتحد بتعالق البنية اللغوية بمجال استعمالها (صحراوي ي.، 2005، صفحة 15)« دون إغفال الصلات الرابطة بين العلوم المتشابكة، والمتكاملة مفاهيميا، الفلسفة والتداوليات اللغوية، وعلم النفس المعرفي، وعلوم الاتصال» (بلبع، 2009، صفحة 23) ، وخلاصة القول أن التداولية« ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية، ويتوقف عند حدودها، وأشكالها الظاهرة. ولكنها علم جديد للتواصل، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثمَّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي، وتفسيره »(صحراوي ي.، 2005، صفحة 16)ومن ثمَّ تتحدد قيمة البحث التداولي من أنّه يجد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، فيكون الأجدر تسميتها بـ(علم الاستعمال اللغوي) فتخرج اللغة من ثنائية الدال والمدلول التجريدي، إلى ثلاثية الدال والمدلول والاستعمال الوظيفي القائم على مجموع مفاهيم مساعدة على التحليل، وتحديد المفهوم الأسمى للغة. والذي كان ينظر له على أنه التواصل. إلى مفهوم تداولي قائم على مبدأ القصدية. فقد نتواصل، ولكن لا يفهم قصدي لاعتبارات تمثل الواقع التداولي القائم على مجموع مفاهيم وضوابط.

إنّ التفسيرات والتعليلات التداولية تأتي كمرحلة نهائية للوقوف على قصدية المتكلم، وتتبع الظواهر الكلامية ليس من أنّها تراكيب نحوية، أو مفاهيم دلالية بل استثمار هذه التراكيب، والمفاهيم على المستوى الدلالي التواصلي.

3–التفكير التداولي في الموروث العربي:

ورد العمل بعنوان« التفكير التداولي في الموروث العربي » وليس اللغويّ العربي، لارتباط هذه المفاهيم بالفكر اللغويّ، وغير اللغويّ، واختلاف مجال الدراسة بين علماء اللغة بفروعها، وعلماء الأصول.. والسرّ في ذلك« أن حضارة العرب في أصلها نصية بيانية، تقوم على مقاصد الخطاب، ومغزاه في عملية الفهم والإفهام »(بوقرة، 2006، صفحة 175) ، وهذا ما ساعد على بروز ملامح الفكر التداولي عند العرب.

ولَأَن كانت هذه المفاهيم مستوحاة من الفكر الغربي —وهي طامة الأمة العربية– إلا أنّ الأفكار دون مسمياتها معروفة لدى علمائنا الأوائل منذ العصور الأولى للتأليف، بل أبعد من ذلك النصوص التي كان يفسرها الرسول صلى الله عليه وسلم كانت خاضعة للمفاهيم التداولية، شاملة لأفكار مسبقة، وافتراضات سياقية إضافة إلى الأفعال الكلامية التي تمثل سيرته عليه الصلاة والسلام، من أقوال وأفعال وتقريرات.

مما يمكن الجزم عليه أن القرآن الكريم نزل في سياق تداولي تجسد فيه مفهوم متضمنات القول، والاستلزام الحواري، وأفعال الكلام في أكثره، فإذا كانت« الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني ليست الجملة. ولا أي تعبير آخر، بل هي استعمال، وانجاز بعض أنماط الأفعال «(بوقرة، 2006، صفحة 172) فإنّ القرآن الكريم نصٌ ورد بقصدية إنجاز الأفعال، وتطبيقها لا قراءتها وتكرارها فقط.

– يقودنا الحديث عن الفكر التداولي عند العلماء العرب الوقوف على مجموع أعلام عرضت أفكارهم المعالجة الواقعية السياقية للغة، وكيفية التعامل معها. ومنها استقى الدارسون، والباحثون أهم المفاهيم التداولية، والتي لم ينظر لها تداوليا إلا بإسقاط النظرية الغربية على الفكر العربي. قبل النظر فيما قدمه الأعلام العرب القدامى خصوصا والمحدثون، ولا بأس أن ننظر في العلاقة اللسانية بين انطلاق التفكير التداولي عند الغرب، ومنطلق البحث اللساني عند العرب.

ورد سلفا أن شارل موريس انطلق في تفكيره من ثلاثية السيميوطيقا (التركيب، الدلالة، التداولية) وهو طرح ليس غريبا ولا غريبا على الفكر العربي، فقد « طرح علماء اللغة العربية مسألة العلاقة بين المكونات الثلاثة المعروفة اليوم بالمصطلحات التالية: التركيب، الدلالة، التداولية. بما يقارب طرح المعاصرين، وذلك عند مناقشتهم للعناصر التي تتألف منها علوم « النحو واللغة والمعاني، أو حينما ناقشوا موضوع علم المعاني وارتباطه بعلوم اللغة العربية الأخرى، وبخاصة في أدائها كأسلوب تذوب فيه سائر الأساليب العادية» (إزابيط، 1988/1987، صفحة 19) وإذا كانت الدراسات العربية فيما اتفق عليه الباحثون نادرة في المنهج التداولي كموضوع دراسة « بيد أن هذا لا يعني غيابها تماما في الدراسات القديمة بصورة عامة. أو وردت في صورة مبثوثة، ومعالجات متفرقة بقصد، وبغير قصد من خلال طرق العرض المتفاوتة انطلاقا من ضرورة المنهج اللغوي نفسه، أو من ضرورة المعالجة التي يستدعيها إنتاج الخطاب، أو تأويله بشتى ضروبه ومختلف ميادينه (الشهري، 2004) »مما أفضى إلى تنوع في الدراسات من المؤلفات اللغوية والنحوية، ككتاب سيبويه، والخصائص لابن جني، وهمع الهوامع للسيوطي،... إضافة للدراسات البلاغية التي تعد مفتاح البحث التداولي عند العرب لارتباط هذا المبحث بالمعاني، وبالأخص ما ورد في البيان والتبيين للجاحظ، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، وسر الفصاحة للخفاجي، إضافة للدرس الأصولي، وهو موقع البحث التداولي والحقل التطبيقي لأدوات المنهج التداولي وآلياته (الشهري، 2004) « كون دراساتهم قائمة أساسا على البحث في خطابات متنوعة ذات سياقات

مختلفة) إزابيط » (1987/1988 ,دون التقليل من عمل المفسرين العرب الذين تعاملوا مع النص القرآني ليس كونه لغة فقط بل سياقات متعددة تعكس« تصوراتهم اللغوية، والتي وإن جُمعت مع أفكار البلاغيين، واللغويين، وغيرهم تقترب بوضوح من رؤية اللسانيات التداولية الحديثة إلى اللغة بِعَدِها نشاطا تداوليا». (بوجادي، صفحة 145/144)

لعل هذه المقاربة اللسانية للفكر التداولي عند العلماء العرب باختلاف توجهاتهم اللسانية، وتشعباتهم الفكرية يبعث للإشارة إلى أنّ الحديث عنه ليس تعصبا كما يعتقد بعضهم للفكر اللّساني، إنّما هي حقائق فكرية موروثة خاضعة لسياقات عرفها البحث اللساني العربي، انطلقت فيه من مجموع مستويات لسانية أهمها السياق، الذي يعدّ عنصرا أساسيا في التحليل التداولي. إلاّ أنّ الفرق بين الفكر التداولي عند العرب كأفكار مطروحة لدى مجموعة من العلماء باختلاف تخصصاتهم والفكر الغربي الممنهج على منهج تداولي حامل لمجموع آليات تحليلية يفسره الطرح الآتي (إزابيط، 1988/1987، صفحة 18) .

-إن الطرح العربي القديم ينبع من خصائص الثقافة العربية الإسلامية آنئذ. ومن طبيعة الفكر العربي إزاء الظواهر اللغوية، والظواهر الفكرية بصفة عامة.

- اختلاف طريقة طرح وتناول العلماء العرب لإشكال العلاقة أو التداخل بين المكونات اللسانية الثلاثة (التركيب، الدلالة، التداولية) ، وطريقة طرح الفكر الغربي، وذلك لتباعد المقومات الحضارية، وأدوات الإجراء، ووسائل الصوغ بين الطرفين، وهذا ما يبعثنا للوقوف على مقاربة تداولية نحاول من خلالها استخلاص بعض الأفكار التداولية، أو الآليات الإجرائية عند العلماء العرب القدامى، دون النظر في مجال الدارسة لتشعب شمولية ما كتبه علمائنا الأوائل.

يمكن تحديد المقاربة التداولية عند العلماء العرب من فكرتين أساسيتين تتفرع عنهما مجموع أفكار، إذ يرتبط الطرح الأول بالمفهوم التداولي العام، وهي الأفكار التي يمكن قراءتها من خلال ما طرحه علمائنا الأوائل، سواء مما تعلق باللفظ أو المعنى، والفهم والإفهام، ومقتضى الحال، وغيرها من الظواهر المعروفة عند علماء البلاغة، والنحو، وعلماء الأصول، وهي أفكار مرتبطة بالمفاهيم الأولى للتداولية.

يرتبط الطرح الثاني بالخبر والإنشاء، والذي ورد مقابلا لمفهوم الأفعال الكلامية عند الغرب. وقد يتساءل القارئ العربي لما ربط مفهوم الأفعال الكلامية عند الغرب بالخبر والإنشاء عند العرب والجواب أن الكلام لا يخرج في أصله عن هذين الأسلوبيين بغض النظر إن كان الخبر إخبارا ، والإنشاء إنشاء، بل انبعث من ذلك مجال الفكر التداولي عند العرب، ما كان خبرا وليس بخبر، وما كان إنشاء ولم يؤد وظيفة الإنشاء.

إنّ حدّ الكلام عند النّحاة لا يخرج عن كونه (فعل أو اسم أو حرف)، وفي البلاغة لا يخرج عن الخبر والإنشاء الناتج عن الفعل والاسم والحرف، وعند علماء الأصول هو تطبيق للخبر والإنشاء من حيث أغراضهما، وهذا ما يدفعنا إلى النظر في الفكر التداولي عند العلماء العرب من زاويتين أساسيين هي:

- الفكر التداولي عند علماء البلاغة؛
- الفكر التداولي عند النّحاة.

4-الفكر التداولي عند علماء البلاغة:

أول علم بلاغي يمكن الوقوف عند مقاربته التداولية هو **الجاحظ** (**255**هـ) صاحب نظرية اللفظ والمعنى وأنّ المعاني مطروحة في الطريق يعرفها المثقف والعامي، لكن المزية في حسن التأليف مما ارتبط بمقتضى الحال ودلالة السياق، مؤكدا على ضرورة البيان والإفصاح في البلاغة، مبديا العلاقة الثنائية في التواصل اللساني، فالمعاني معروفة عند الجميع ، لكن طريقة الإفهام، والوصول إلى القصد لا مزية لها في المعنى وحده، بل في اختيار اللفظ وإدراك المستوى المعرفي للمتلقي، فهو يرى أن «المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم، والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبة، ولا حاجة أخيه وخليطه... إنما يحي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها، هذه الخصال هي التي تقربها من الفهم، وتجليها للعقول، وتجعل الخفي منها ظاهرا» (الجاحظ- أبو عثمان عمرو، 1998، صفحة 75)، فالمزية لا في المعنى الموجود في الصدور بل في اللفظ المختار حسب المقام، والبيان، ومستويات الخطاب فلا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة، ولا العامة بكلام السادة وهذا ما يحقق البيان، والذي هو« اسم جامع لكل شيء، كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير... » (الجاحظ- أبو عثمان عمرو، 1998، صفحة 76) ومنه جاء عنوان الكتاب **البيان والتبيين** الذي لا يتحدد دون تفاعل كلامي بين طرفي الخطاب، إذ البيان للمخاطِب، والتبيين للمخاطَب للوصول إلى الاقتناع والتأثير، وتحقيق المقصد الأسنى.

يعدّ الجاحظ المخاطَب طرفا في العملية التواصلية، ويرى أنّه لا يمكن تحقيق التفاعل إن غاب الثاني عن الأول، وفي منهجية البيان موزع على مستويين أساسيين هما: (بوقرة، 2006، صفحة 176)

- المستوي التداولي الإقناعي
- المستوي المعرفي

يرتبط المستوى الأول« بوظيفة المتكلم الساعي إلى إظهار الخفي وتوضيحه للسامع بالاستعانة بكل الوسائل اللسانية، والاشارية لتحقيق الفهم» (بوقرة، 2006، صفحة 175) ومنه نقرأ فكرة الجاحظ في أنواع الدّلالة (أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم النصبة).

أما المستوى الثاني فيخضع للأفكار المسبقة، والاستلزام الحواري. وكل ما يساعد على فهم قصد المخاطِب ومراعاة مستويات الخطاب لتحقيق « التواصل العالي، والإفادة بين المخاطِب والمخاطَب» (بوقرة، 2006، صفحة 175) مما يفسر اهتمام الجاحظ بطرفي الخطاب، وهو إدراك منه أن التواصل اللساني لا يتم إلا بالوقوف على ما يقول المخاطِب، وما يفهمه المخاطَب، وليس اللفظ كلفظ أو المعنى فقط، وأبعد من ذلك يرى أن الوظيفة الكلامية، والرسالة التبليغية هي سلطة تقدر المتكلم على التأثير في السامع لإتباع التصديق وتحقيق المقاصد، ذلك أنّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل، والسامع إنّما هو الفهم والإفهام وهذا ما يؤكد المرجعية الخطابية الثنائية عند الجاحظ رغم أن المتلقي لا يظهر بقوة في مؤلفاته لكنّه أدرك أن المقصد، والتفاعل لا يتم إلا بطرفي الخطاب، والبيان الذي له ورد الخطاب. يقول في موضع من كتابة، وهو يعرِّف مقتضي الحال أن« بعض البلغاء وصف اللسان فقال: اللسان آداه يظهرها حسن البيان، وظاهر يخبر به عن الضمير، وشاهد ينبؤك عن غائب، وحاكم يفصل به الخطاب وناطق يرد به الجواب، وشافع تدرك به الحاجة، وواصف تعرف به الحقائق، ومعز ينفي به الحر ومؤنس

تذهب به الوحشة، وواعظ ينهى عن القبيح، ومزين يدعو إلى الحسن، وزراع يحرث المودة، وحاصد يستأصل الضغينة، وملهم يوقف الاستماع» (الجاحظ- أبو عثمان عمرو، 1998، صفحة 135) فالجاحظ بيّن لنا أنّه إذا كان باللسان ينطق حسن البيان فإنّ هذا الأخير لا يتم إلا بمجموع إجراءات خاضعة لسياقات مختلفة ومقامات متعددة يرتبط فيها المعنى بسياقة التداولي، ويدرك المفهوم.

إنّ الفكر التداولي عند الجاحظ واسع لا يمكن ضبطه في صفات لوروده في نصوص لا يمكن إحصاؤها في هذا العمل، إنّما الأصل أن تخصص له أعمال يُجمع فيها ثلاثية الجاحظ في نصوصه وهي (المتكلم، السامع، الفهم والإفهام) وهو خلاصة البيان والتبيين، إذ يقول: « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما. حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات..» (الجاحظ- أبو عثمان عمرو، 1998، صفحة 139/138) ويقول في موضع آخر« ومتى سمعت –حفظك الله–بنادره من كلام الأعراب فإيّاك وأن تحكيها إلّا مع إعرابها، ومخارج ألفاظها فإنّك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخرج المولدين، والبلديين خرجت من تلك الحكاية، وعليك فضل كبير، وكذلك إذا سمعت بنادره من نوادر العوام، وملحة من ملح الحشوة والطعام، فإيّاك أن تستعمل فيها الإعراب، أو أن تسخر لها لفظا حسنا أو تجعل لها من فيك مخرجا سريا فإنّ ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها ومن الذي أرشدت له، ويذهب استطابتهم إياها واستملاحهم لها» (الجاحظ- أبو عثمان عمرو، 1998، صفحة 146/145) وكلّ هذه النصوص، وغيرها القصد منها تداولي، فإذا كان الأصل أن تراعي النص وما يقال فيه، فالأولى أن تراعي متلقي النص والظروف المحيطة به (السياق).

لقد أولى الجاحظ اهتمامه بالبيان والإيضاح مما جعل العلاقة بين المتكلم والمخاطَب إخبارية تقريرية قائمة على الإفهام والإفصاح الذي غالبا ما يكون بالإخبار لا بالسؤال والاستفهام فكان الخبر عند الجاحظ ملخصا في هذا الشكل على ما نسبه التفتازاني (مسعود، صفحة 93).

الخبر

– مطابق للواقع	– غير مطابق للواقع
– مع اعتقاد أنّه مطابق	– مع اعتقاد أنّه مطابق
– مع اعتقاد أنّه غير مطابق	– مع اعتقاد أنّه غير مطابق
– دون اعتقاد	– دون اعتقاد

فالخبر عند الجاحظ لا يخرج عن كونه صادقا أو كاذبا، فإذا كان مطابقا للواقع مع اعتقاد أنه مطابق للواقع فهو صادقا، وإن كان غير مطابق للواقع اعتقاد أنّه غير مطابق فهو كاذب، أما باقي الأنواع فلا يدخل لا في الكذب، حتى ترتقي لدرجة من الدرجات السابقة، فيكون الجاحظ بإقحامه للمتلقي في فكره والسبيل إلى إقناع المتلقي هو الأساس القائم على مفهومين تداوليين هما (مسعود، صفحة 94).

– مطابقة الواقع

- اعتقاد المخبر أو قصده

أخرج الخبر من التعريف البلاغي الشائع أنّه يحتمل الصدق والكذب، وبيَّن نوعا آخر الذي لا هو صادق ولا كاذب، وعلة التقسيم الأول أنّه كان ينظر للنص دون متلقي النص، والقصد من النص والأصل أن التفاعل النصي لا يخرج عن ثلاث عناصر أساسية هي(المخاطَب، المخاطِب، الخطاب)، وما ورد عند الجاحظ شبيه في الدرس التداولي الحديث ما ورد عند (سيرل) لما « جعل شرط الصراحة معيارا من معايير القوى المنظمة في القول لإثبات هويتها الإنجازية» (مسعود، صفحة 94).وخلاصه لذلك يمكن القول أن أفكار الجاحظ التي عرفت على أفكار بلاغية هي في الأصل تابعة عن الواقع الاستعمالي للغة.

5-الفكر التداولي عند النحاة العرب:

أخرج الفكر التداولي النحو عن كونه تركيبا إلى علاقات أوسع من ذلك، فالشائع لدى الدارسين أنّ النحو تركيب الكلمات، وفق علاقات نحوية، أو كما عرّفه الجرجاني« هو توخي النحو فيما بين الكلم» (الجرجاني، صفحة 40) والأصل الذي لم يغب عن الجرجاني بل موجود في ثنايا شروحة -إن لم أقل أن الكتاب موضوع لهذا المفهوم- وهو« توخي معاني النحو فيما بين معاني الكلم» فالعلاقة لا تكمن في تركيب كلمة مع أخرى أو كلم مع آخر بل تركيب معاني كَلِم وفق معان نحويه، فيخرج التركيب النحوي عن كونه تركيبا دلاليا إلى ثلاث مستويات هي:

*__المستوي التركيبي (النحو)__

*__المستوي الدلالي ويمثل العلاقات بين الكلم ومعانيها وفق التركيب الوارد فيه__

*__المستوي التداولي__: وهو الغاية والقصد الذي له وضعت، أو أُلفت الجملة التركيبة في سياق دلالي ما لغرض مفهومي – ما- فيخرج النحو في المستوي الثالث عن رصد البنيات اللغوية الصورية (التركيب) وعن فهم ما يتولد عن الروابط التركيبة من معنى إلى إدراك الأغراض المتعددة للخطاب اللغوي (إزابيط، 1988/1987، صفحة 20) وهذا المفهوم وارد عند الغزالي في المستصفى لما عرّف النّحو بقوله« أنّ النحو علم: يُفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حدّ يميز بين صريح الكلام وظاهره، ومجملة، وحقيقتة، ومجازه، وعامه، وخاصة، ومحكمه، ومتشابهه، ومطلقه، ومقيده، ونصه، وفحواه، ولحنه، ومفهومه...» (الغزالي، صفحة 352) وهذا ما غاب عن بعض علماء النحو الدارسين له حين قصروا مفهوم النحو في بوتقة ضيقة وهي القواعد والحفظ رغم أن العلاقات بين المستويات الثلاث « استطاعت أن تعكس أمرين في غاية الأهمية بالنسبة للقاعدة النحوية وهي:

- مرونة القاعدة النحوية في تقبل الأداءات اللغوية المنبثقة عن الجانب التواصلي بين المتكلم والمخاطَب المعتمِدة على الاستعمال اللغوي في فهم المعني.

- حرص النحاة على وضع قواعد تنبثق في أساسها من السياق الاستعمالي، وتبعِده في الأغلب عن التأويلات، والتفسيرات غير المنطقية" (نواس، 2011، صفحة 102/ 103)

مثال مرونة القاعدة أنّها تراعي أحوال المخاطَبين، وتضبط كلام المتكلمين، بما يوافق السياق الكلامي فهي ليست قاعدة معياريه ضابطة بل مراعية لحال المخاطبين، ومنه جاء مفهوم لكل مقام مقال. ورد عن السكاكي في هذا

السياق قوله« إذا شرعت في الكلام، فكل كلمة مع صاحبها مقام، ولكلّ حد ينتهي إليه مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادقة الكلام بما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال» (السكاكي، صفحة 167).

أما القاعدة الثانية مستوحاة من الواقع الاستعمالي للبيئة الموظفة فيها اللغة، من ذلك قول الأنباري عن أقسام الكلام« فإن قيل، فلم قلتم، أنَّ أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل لأنّ وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعبَّر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه. ألا ترى أنَّه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلمَّا عبَّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء، دلَّ على أنَّه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة» (محمد)، 1997، صفحة 23) وهذا ما يفسر ملازمة المخاطب في التفكير النحوي، وتلك المقامات المعروفة عند علماء البلاغة من اختيار المقال للمقام، وإدراك كيفية مخاطبة المخاطب باعتبار مجموع عوامل مساعدة ومكونة للخطاب (مستويات الخطاب، الثقافة، المستوى) دليل على أن « المخاطَب كان حاضرا في ذهن عالِم اللغة عند قراءته للمسائل النحوية وتوجيهها» (نواس، 2011، صفحة 103) مما يسمح لنا بوضع مفهوم للعناصر الداخلية للتركيب النحوي، والعناصر الخارجية.

أما العناصر الداخلية فترتبط بنظم الكلم وفق قواعد لا تخرج أن تكون جملة فعلية أو إسمية وما يتمم كل منها، شرط توفر العلاقة الاسنادية، وكل هذه الجمل لا تخرج في نظمها عن الفعل أو الاسم أو الحرف.

أما العناصر الخارجية تتمثل في « شروط إنتاج الفعل اللغوي، وترتبط أساسا بالمقام ومقتضي الحال، وبموجب تعدد هذه العناصر تتعدد بنيات الخطاب، وبالتالي تتعدد استراتيجية النحو إزاء الأغراض المتعددة» (إزابيط، 1988/1987، صفحة 21) والمقاصد المقصودة من الخطاب، وهذا ما يطلق عليه المستوى التداولي.

لعل وقفة على ما ورد عند علمائنا الأوائل تجعلنا ندرك اهتمامهم الواسع بالمتلقي. ودوره في ضبط القاعدة النحوية. و« لا غرابة في ذلك لأنّ اللّغة نظام تواصلي ترابطي، ينبثق من المسافة بين المتكلم والمخاطَب، ومدى إدراكه للمعطيات التواصلية» (نواس، 2011، صفحة 13)ولعل أول كتاب يمكن النظر في مقاربته التداولية هو (الكتاب) لسيبويه.

5-1-التفكير التداولي عند سيبويه:

هو أول كتاب اشتهر في النحو رغم ما ورد عند السلف بتأليف كتب عدة قبل سيبويه لم تصلنا، فكانت له الريادة لا لأن الكتب التي سبقه لم تصلنا وفقط، بل لأنّ كتابه حوى مباحث النحو، وأفاض في شرحها، إضافة إلى أنّه انطلق في تأليفه من أول مستوى استعمالي في اللغة، وهو التركيب. إيمانا منه أن اللغة هي تركيب، والأصوات والمفردات مادة أوليه للتركيب.

من أهم الوقفات في هذا الكتاب نصه الذي تحدث فيه عن الاستقامة في الكلام مما يصلح ومما هو فاسد، وما هو محال لا يمكن أن يكون. ورد في باب **الاستقامة من الكلام والإحالة** « فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: آتيك غدا، وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك حملت الجبل

وشربت ماء البحر، ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه ذلك، وأما المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس» (سيبويه، 1988، صفحة 26/25). ما أورده سيبويه خير نموذج للفكر التداولي عند النحاة العرب الذي يراعى فيه السياق والمتكلم والمخاطب، إذ يتبادر للذهن أنّ النص يحمل ضوابط نحوية لكنّه في الأصل يخرج عن الغرض النحوي إلى الغرض المقامي الذي يراعى فيه عناصر الخطاب. فقول سيبويه المستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، والمحال الكذب لم تكن الصفة نحوية والعارض تركيبي « فعناصره انتظمت وفق نسق لغوي وقواعدي مقبول يحافظ على الرتب والمحلات وآثار الإعراب» (مقبول، صفحة 247)، لكن المعنى غير سليم بل يدخل في بعض التراكيب مما استحال وجوده، وهذا لانعدام العلاقة بين التركيب والواقع أو الرابط بين القاعدة والاستعمال، وهذا ما يدعى في الدراسات التداولية اللحن التداولي أين يغيب مبدأ الاستلزام الحواري، وقاعدة الملاءمة.

كثيرة هي المواضع التي تحدث فيها سيبويه عن السياق الاستعمالي للغة وأنّها خارجة عن المفهوم التقليدي للنحو على أنّه قواعد ضابطة. ولن اكون مبالغا إذا قلت أنّ الكتاب ألّفه صاحبه بتفكير نحوي تداولي بحكم أنّه انطلق من التركيب ثم المفردات والأصوات إدراكا منه أن التواصل لا يتم إلا بالتركيب، وأن اللغة وإن توفرت على ضابط القواعد النحوية إلاّ أنّ المعيار الأول المعتمد هو الضابط التواصلي الاستعمالي. وأهم عامل في تداولية سيبويه هو السماع إذ يمثل آخر حلقة في النقل السماعي فيه مشافهة لسياق الحال والمتكلمين، وعليه الخروج من مفهوم السياق اللغوي الضيق إلى السياق غير اللغوي الذي سمح لسيبويه بالجمع بين اللغة ومعانيها الاستعمالية ومقصدية المتكلمين وأحوال المخاطبين دون إهمال للمقام وملابساته. وعليه" لا بدّ من التنبيه على أنّ السماع هو مشاهدة لا الكلام فقط بل لكل ما يجري في التخاطب من كلام وحركات وإيماء، وكل ما يوجد فيه من قرائن في حال الحديث (Situation) كما يقول سيبويه، ثمّ الكلام ألفاظ ومعان وأغراض زيادة على ذلك يقصدها هي بالذات المتكلم، وكل ما يشاهده ويسجله الباحث أو يستنتجه من حال الحديث والقرائن (صالح، 2012، صفحة 97) فالكلام وحده في تفكير سيبويه لا يخدم اللغة، وإنّما ينظر في أحوال اللغة والقرائن المحيطة بها والدالة عليها، وهو إقرار بضرورة إقحام المخاطَب وسياق الخطاب، لا أن ننقل لغة صورية خاضعة لقواعد ضابطة فقط. وعليه يكون الكلام عند سيبويه نابع من فكرة الحال المصاحبة للكلام والحال المستقبلة والمؤولة للكلام.

أما الحال الأولى وهي المصاحبة للكلام متعلقة بالمخاطبين مما سماه الحال المقامية المستقبلة مما نقله سيبويه أو من سمع عنهم، والغرض منها هو إبراز عملية التلقي وسياق التلقي للوقوف على تحديد قصدية المتكلم. ومما أورده سيبويه في هذا السياق (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل وإظهاره إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل.... وذلك قولك: (زيد، و: عمر، و: رأسه) وذلك أنّك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من علمه أن تلفظ له بعلمه، فقلت زيدا، أ] أوقع عملك بزيد، أو رأيت رجلا يقول أضرب شر الناس، فقلت: زيدا، أو رأيت رجلا يحدث حديثا فقطعته، فقلت: حديثك، أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه) (سيبويه، 1988، صفحة 128) فتكرار سيبويه (رأيت) وقوله (يحدث فقطعته) (فقلت) كلها أفعال دالة على المقام وحال المخاطبين

حال حدوث الفعل ، إذ لم يقل روي أو حكي مما هو نقل فقط بل هو وصف لحال مصاحبة الكلام وقصد المخاطب من خلال النظر في أحوال السامعين ومقامهم وملابسات الخطاب.

أما الحال الثانية فهي الحال المؤولة للخطاب أو المفهومية، وهي فكرة ارتبطت في مفهومها التداولي بالاستلزام الحواري، وهو ما يستنتجه المخاطبون من الخطاب انطلاقا من قواعد غرايس الأربعة وهي الكم والكيف والجهة والملاءمة. ففي موضع حذف الفعل يقول سيبويه" هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولك: (هذا ولا زعماتك)، أي، ولا أتوهم زعماتك، أضمر (ولا أزعم زعماتك، ولا أتوهم هذا) في قولهم (ولا زعماتك) ولم يذكر (ولا أتوهم زعماتك) لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله بما يرى من حاله أنّه ينهاه عن زعمه... " (سيبويه، 1988، صفحة 141). فمن خلال هذا النّص يمكن أن نقف عند مبادئ غرايس إذ تحقق مبدأ الجهة ومبدأ الكيف ومبدأ الملاءمة.

فالجهة المقصودة بالخطاب تعرف قصد المتكلم، وتؤوله دون إطناب في القول، ومبدأ الكيف يظهر في تحقق القصدية باختصار في القول دون إطناب باعتبار الجهة الموجه لها الخطاب دون إخلال بالمعنى مما حقق مبدأ الملاءمة مما سماه سيبويه بالاستدلال في قوله (ولاستدلاله كما يرى من حاله)، وقوله (لأنّه يستدل بقوله) وعليه يمكن الوقوف على نوعين من الاستدلال عند سيبويه الأول مرتبط بالحال (السياق المقامي) والثاني مرتبط بالقول وهو التأويل.

يمكن إجمال أفكار سيبويه التداولية في ثلاث عناصر أساسية تمثل أساس البحث التداولي وهي (أحوال المخاطبين / ملابسات الخطاب / القصدية)

- أحوال المخاطبين: فرق سيبويه في أحوال المخاطبين بين المخاطِب والمخاطَب خلاف ما عرف عند العلماء البنويين الأوروبيين الذي أعطوا مزية للمتكلم دون غيره لكن في نصوص سيبويه نجده يعطي المخاطِب حقه من خلال الوقوف على معاني النصوص في سياقها التخاطبي مركزا على حال المتكلم، مفسرا الظواهر النحوية من جواز ووجوب وتقديم وتأخير بالنظر لحال المتكلم. ورد في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين مجموع نصوص اختلفت أحكامها باختلاف أحوالها ومقامها، يقول سيبويه" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: (حسب عبد الله زيدا بكرا، وظنّ عمرو خالدا أباك، وخال عبد الله زيدا أخاك) ... وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا، وذكرت الأول لتُعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو، فإذا ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن، ومثل ذلك: (علمتُ زيدا الظريف..) فإن قلت: (رأيت) فأردت رؤية العين، أو (وجدت) فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة (ضربت) ولكنك إنّما تريد ب (وجدت: علمت)" (سيبويه، 1988، صفحة 18) وفي نص آخر في الباب نفسه لا يرى وجوبا في ذكر المفعولين، يقول:" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول وذلك قولك:(أعطى عبد الله زيدا درهما، وكسوت بشرا الثياب الجياد). وسميته (في المثال الأول) زيدا، وكنيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميّته وإن عنيت الدعاء إلى أمر مهم لم يتجاوز مفعولا

واحد" (سيبويه، 1988، صفحة 16). فمن خلال النصين يتضح الوجوب والجواز لا باعتبار التركيب بل باعتبار الحمولة الدلالية التي ارتبطت بالسياق المقامي فكان المعنى في الأول وجوبا وفي النص الثاني جوازا.

– المقام: يعد أهم عنصر تداولي وظفه سيبويه في كتابه مؤكدا على أهميته في عملية التلقي وتحليل النصوص النحوية مما يؤكد العلاقة الثنائية القائمة بين المقام والمقال، وهذا ما نلمسه في كتابه من توظيف لألفاظ وعبارات تدل قصدا على المقام الموظف فيه الخطاب مثاله (ترى، سمعت، رأيت، شممت، بلغني، مرحبا، أهلا) وغيرها من الألفاظ والعبارات التي توحي بقصدية مقامه، ففي موضع من مواضع الفعل يقول"... وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر" (سيبويه، 1988، صفحة 138) فالحذف متعلق بالحال. وفي سياق الإشباع في الحركات يقول:" هذا باب الإشباع في الجرّ والرفع وغير الإشباع، والحركة كما هي، فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة" (سيبويه، 1988، صفحة 297)، وفي سياق المقام البصري يقول سيبويه:" وذلك قولك (زيدا وعمرا ورأسه) ذلك أنّك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعلمه فقلت: (زيدا) أي أوقع عملك بزيد، أو رأيت رجلا يقول: أضرب شرّ الناس، فقلت: (زيدا)، أو رأيت رجلا يحدّث حديثا فقطعته (حديثك)، أو قدم رجل من سفر فقلت: (حديثك)، استغنيت عن الفعل بعلمه أنّه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما شبهه" (سيبويه، 1988، صفحة 128) فالحديث مرتبط بالمشاهدة العينية في مقام الحال. وفي مقام مرتبط بالسماع يقول:" وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس فقلت: (القرطاس والله)، أي أصاب القرطاس.... ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت:(الهلال ورب الكعبة) أي أبصروا الهلال" (سيبويه، 1988، صفحة 130) وهو بذلك يميز بين أنواع مختلفة من المقامات التي يبني عليها تفسيراته اللغوية كمقام الشم ومقام اللمس ومقام الذوق مما وظفه من شممت ومسست وذقت. فيكون المقام بذلك محددا تداوليا لمعاني التراكيب التي وظفها سيبويه في كتابه، وهو ما يؤكد توظيفه للسياق غير اللغوي في الوقوف على المحمولات الدلالية ولم يكتف بالسياق اللغوي وفي ذلك إقرار منه أن اللغة ليست أصواتا وألفاظا وتراكيب صورية خارجة عن مقاماتها، والقصد من الخطاب لا يمكن الوقوف عليه من خلال الضوابط النحوية والصيغ الصرفية، إنّما القصدية تنجز بربط اللغة بواقعها وعدم فصل المتكلمين عن سياقاتهم وإقحام المستمعين في دورة التخاطب حتى تتحقق المزية.

خاتمة:

ختاما يمكن الوقوف على مجموع نتائج استخلصناها من هذه الصفحات هي:

* مفهوم التداولية عند الباحثين العرب لم يخرج في مفهومه عن التعريفات الغربية.

* المنهج التداولي منهج مفتوح على كل اللغات لقيامه على أدوات إجرائية تقوم عليها العلائق الخطابية القائمة بين عناصر الخطاب(المخاطِب/ المخاطَب/ المقام).

* المتتبع للأفكار اللسانية المبعثرة في مؤلفات علماء العرب القدامى، تجعلنا من خلال تتبع أفكارهم ندرك قيمة هذا الموروث لما تضمه من أفكار تداولية قائمة على مبادئها الأساسية من افتراض مسبق، واستلزام حواري، وأفعال كلامية، وقصدية للخطاب لم تغب في الدرس القديم.

* يمكن الوقوف على مجموع مفاهيم حديثة–قديمة في تراثنا اللغوي من خلال استثمار المناهج الحديثة.

* الوقوف على أفكار الجاحظ جعلنا نتحدث عن فكر تداولي يوظف فيه عناصر الخطاب التداولي من مخاطِب ومخاطَب ومقام انطلاقا من عنوان الكتاب الذي لا يقبل طرفا دون آخر وعليه يمكن القول أنّ وصف الجاحظ بالبلاغي فقط هو ظلم للرجل بل هو تداولي استعمالي للغة في سياقاتها ومقاماتها المختلفة.

* الأبعاد التداولية عند الجاحظ تظهر في كتاباته من خلال فكرتين أساسيتين الأولى مرتبطة بالمستوي التداولي الإقناعي المتعلق بوظيفة المتكلم، والثاني متعلق بالمستوى المعرفي يخضع للأفكار المسبقة والاستلزام الحواري.

* تحدث الجاحظ عن ثلاثية (المتكلم / السامع/ الفهم والإفهام) المرتبطة بالمقام.

* الخبر عند الجاحظ نوعان مطابق للواقع وغير مطابق للواقع، ويرتبطان بمفهوم الصدق والكذب، وهذه الأخيرة ارتبطت بمفهوم الأفعال الكلامية.

* أخرج الفكر التداولي النحو عن كونه تركيبا إلى معان مرتبطة بمقامها .

* النحو لم يخرج عن واقعه الاستعمالي وأحوال المخاطبين والمقام.

* النظر للدرس النحوي على أنه مجموع قواعد قتل له.

* الفكر التداولي عند سيبويه ظاهر من أبوابه الأولى من باب الاستقامة في الكلام والإحالة، الذي يراعى فيه المخاطب والمقام.

* العناصر التداولية واضحة جلية في كتابه من خلال مراعاته لأحوال المخاطبين والمقام.

* القصدية عند سيبويه جعلته يبتعد عن فكرة المعيارية في النحو إلى مراعاة المقام التخاطبي.

* يمكن إجمال أفكار سيبويه في (أحوال المخاطبين وملابسات الخطاب والقصدية).

- قائمة المراجع:

1- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2000.

2- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994.

3- وردت تعريفات المتوكل في كتاباته المختلفة بداية من كتابه الوظائف التداولية في اللغة العربية ، وقولنا في مؤلفاته بحكم أنه كان يتم ما لم يرد في المؤلفات السابقة مما جعل أفكاره متناثرة في مؤلفاته وفي الوقت نفسه مجموعة فيها.

4- محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية، جولدمان، القاهرة، ط01، 1996.

5- عبد الحميد السيد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مؤتة للبحوث والدراسات، مج 16، ع02، 2001 .

6- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (در)، 1992.

7- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط2005،1.

8- عيد بلبع، التداولية،(البعد الثالث في سيميوطيقا موريس) بلنسية للنشر والتوزيع، مصر ط1 2009 .

[9]- نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية،. مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع17، جانفي 2006.

[10]- بنغيسي إزابيط، الاستفهام في اللغة العربية (دراسة دلالية تداولية)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، 1988/1987.

[11]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، 2004، ط01.

[12]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، (د ط) (د ت) .

[13]- الجاحظ (أبو عثمان عمرو)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط 07، 1998، ج 01.

[14]- الغزالي (أبو حامد)، المستصفى من علم الاصول، تح حمزة بن زهير الحافظ، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، (د ط) (د ت) ، ج 03.

[15]- عمر محمد أبو نواس، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، 2011/ مج 07 ع2.

[16]- السكاكي (أبو بكر محمد بن علي)، مفتاح العلوم، دار العلوم ، دار الكتب العلمية لبنان ط2، 1978.

[17]- الأنباري(عبد الرحمان بن محمد)، أسرار العربية، تح: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 01، 1997.

[18]- سيبويه ، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 03، 1988، ج01.

إدريس مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، العدد 01، 2004، مج 33.

[19]- عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012.